

د. حسام جريس\*

## الاقتصاد الإسرائيلي قد يشهد كسادًا كبيرًا في ظل الأزمة المالية العالمية

وذلك «قبل فوات الأوان». وعلى العكس من التباطؤ الاقتصادي، الذي يستمر فيه الاقتصاد بالنمو لكن ببطء، فإن الكساد هو إحدى الظواهر الخطيرة في الاقتصاد، ويعني عدم وجود نمو اقتصادي. وفي فترة الكساد الاقتصادي ينخفض الاستهلاك، ويلجم الإنتاج وتبدأ المصانع بإقالة العمال، الأمر الذي يجبر الدولة على مضاعفة دفع رسوم البطالة وإفراغ ميزانيتها، وتتوقف الدولة عن تخفيض الضرائب، ويزداد عدد العاطلين عن العمل، وتجبر الدولة على الاقتطاع من الميزانيات الضرورية مثل الرفاه الاجتماعي والصحة والتعليم. وقد عرضت في الآونة الأخيرة على طاولات المسؤولين في وزارة المالية وبنك إسرائيل وعلى طاولات موظفين في وزارات مختلفة معطيات تشير إلى إمكانية مواجهة الاقتصاد الإسرائيلي مرحلة

بعد مرور خمسة أعوام على الكساد الاقتصادي الأخير، الذي شهدته إسرائيل خلال الأعوام ٢٠٠٠-٢٠٠٣، قد تجد نفسها تقف مرة أخرى على عتبة كساد اقتصادي كبير، وذلك وفقا لتقديرات أوساط اقتصادية، منها أوساط كبيرة في وزارة المالية، وفي المؤسسات البنكية والصناعية. ووفقا للتقديرات فإن الكساد الاقتصادي قد يجر في أعقابه ليس فقط تباطؤا في الإنتاج الاستهلاكي، بل وأيضا تجميدا للأجور وإقالات واسعة. وجراء هذا القلق دعا شراغا بروش، رئيس اتحاد الصناعيين الإسرائيليين، الحكومة إلى العمل على الفور وإلى إعداد مخطط طوارئ اقتصادي، من أجل الحد من الكساد الاقتصادي

وتبرز آثار الأزمة الاقتصادية بخسارة كبار أثرياء إسرائيل في الأشهر القليلة الماضية ما لا يقل عن ١٥٥ مليار دولار نتيجة الضربات التي تلقتها أسواق المال العالمية. وتبين أن التراجع الحاصل في مجمل المداخيل لدى أغنى ٣٥ عائلة في إسرائيل بلغ نسبة ٤٠٪، إذ كانت ثروتهم مجتمعة نحو ٤٠ مليار دولار، وتراجعت الآن إلى مستوى ٢٦ مليار دولار.

١٥٪ خلال الربع الثالث من العام الجاري، وبلغ نسبة ٢٣٪ خلال العام ٢٠٠٨. وقالت الوزارة إن تدني الطلب على المستخدمين، إلى جانب التوقعات المشائمة نسبياً فيما يتعلق بأرباب العمل، يشيران إلى أنه من المتوقع أن تشهد سوق العمل فترة أصعب خلال الأشهر المقبلة.

وتشير التقديرات الآن إلى أن الأزمة المالية وانخفاض أسعار الأسهم في جميع أرجاء العالم سيؤديان إلى إلحاق أضرار بخزينة الدولة بنحو ٣ مليارات شيكل خلال العام ٢٠٠٨. وتبرز معظم الصحف العبرية أن حالة من الذعر وفقدان الثقة تعم الأسواق وتسببت في تراجع عدد كبير من الأسهم تجاوز انخفاض بعضها نسبة ٤٠٪ من قيمتها.

وقد تراجعت أسعار الشقق السكنية حتى الآن بنسبة ٩٪ وفقاً لتقديرات المدير العام للمركز الإسرائيلي للبناء، كوبي لانجليب، الذي قال: إن سوق السكن تشهد انخفاضاً في الطلب على المنازل في ظل الانخفاض المستمر في أثمانها جراء الأزمة الاقتصادية العالمية. وتبرز آثار الأزمة الاقتصادية بخسارة كبار أثرياء إسرائيل في الأشهر القليلة الماضية ما لا يقل عن ١٥٥ مليار دولار نتيجة الضربات التي تلقتها أسواق المال العالمية. وتبين أن التراجع الحاصل في مجمل المداخيل لدى أغنى ٣٥ عائلة في إسرائيل بلغ نسبة ٤٠٪، إذ كانت ثروتهم مجتمعة نحو ٤٠ مليار دولار، وتراجعت الآن إلى مستوى ٢٦ مليار دولار. ومن أبرز الخاسرين عائلة عوفر، التي سجلت خسائر بقيمة ٣٥ مليار دولار، إذ كانت ثروة العائلة حتى

كساد اقتصادية. وعلى سبيل المثال يقدم المنتجون والتجار تقارير عن انخفاض المشتريات وتفضيل شراء المنتجات الزهيدة الثمن. ويقدم أصحاب المحال التجارية تقارير عن «أوضاع صعبة» وعن أخطار إغلاق، ويتحدثون في فرع العقارات عن تباطؤ المبيعات، ويقدمون في مكاتب العمل تقارير عن ارتفاع عدد العاطلين عن العمل.

ويتوقعون في مؤسسة «دان آند بردستريت» ارتفاعاً بنسبة ٢٠٪ في عدد الشركات والمحال التجارية التي ستغلق في إسرائيل خلال العام ٢٠٠٨ وذلك بالمقارنة مع العام الماضي. ووفقاً لتقديرات هذه المؤسسة فإن عدد الشركات الجديدة التي ستفتح أبوابها سيكون أقل من عدد الشركات التي ستغلق أبوابها، وذلك للمرة الأولى منذ أربعة أعوام.

ويتخوفون أيضاً في فرعي السياحة والمجوهرات من أضرار كبيرة. ويتوقعون في الفنادق وصول عدد سياح أقل في عيد الميلاد الحالي، كما من المتوقع انخفاض السياحة الداخلية. ويتخوفون في فرع المجوهرات، أحد فروع الصادرات الرئيسة في إسرائيل، من أن يؤدي الكساد إلى تقليص الأرباح وإلى إقالات عديدة. وبحسب المعطيات المتوفرة لدى الهستدروت [نقابة العمال العامة] فإنه حتى اليوم تم فصل ما بين ٣٧٠٠-٤٠٠٠ عامل من عدة مصانع ومحلات عمل عدا عن فصل مئات العمال الذين عملوا في محلات عمل خاصة وفي حالات فردية. وعليه فإن عدد العمال المفصولين اليوم يتراوح ما بين ٤٠٠٠ وحتى ٥٠٠٠ عامل. ومن جانبها أعلنت وزارة الصناعة والتجارة الإسرائيلية أن عدد الوظائف الشاغرة تدنى بنسبة

قبل ثمانية أشهر نحو ٥٥ مليار دولار وتراجعت في هذه المرحلة إلى نحو ملياري دولار. كذلك الأمر بالنسبة للثري أركادي غايداماك، الذي كانت ثروته قبل ثمانية أشهر نحو ثلاثة مليارات دولار، وهي اليوم في حدود ١٧ مليار دولار، كما أنه يواجه سلسلة من قرارات المحاكم، التي فرضت حجزا على بعض ممتلكاته وأسهمه في عدد من الشركات، ويجري الحديث عن اقتراب حدوث انهيار اقتصادي كبير لديه. أما الثري ليف ليفايف، الذي كانت ثروته في حدود ٤٥ مليار دولار، فقد هبطت خلال بضعة أشهر إلى مستوى ٢٢ مليار دولار، أي أنه مُني بخسائر بنسبة ٥٠٪. وتشمل القائمة أيضا اسم الثري إسحق تشوفا، التي كانت ثروته تقدر بنحو ٢٦ مليار دولار، لتتبدد الآن إلى مستوى ١٢ مليار دولار.

إلا أن الخسائر لا تتوقف عند كبار الأثرياء، بل إنها تضرب أيضا وبقوة المصالح الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة، التي تطالب الحكومة بإعداد خطة طوارئ لإنقاذها، لأن انهيار قسم كبير منها يعني خروج آلاف العاملين إلى البطالة.

وقالت مصادر في اتحاد المصالح الصغيرة والمتوسطة إنه خلافا لدول كثيرة في العالم، فإنه لا يوجد في إسرائيل تعريف قانوني واضح لمصطلح «مصلحة صغيرة». ولكن حسب ما هو متعارف عليه، فإن المصلحة الصغيرة جدا هي تلك التي لديها خمسة عاملين، ويبلغ حجم مبيعاتها السنوي نحو ١٠ ملايين شيكل. أما المصلحة الصغيرة، فهي تلك التي لديها حتى ٥٠ عاملا، ويبلغ حجم مبيعاتها السنوي حتى ٢٥ مليون شيكل. ويتم تعريف المصلحة المتوسطة بتلك التي لديها حتى ١٠٠ عامل، ويبلغ حجم مبيعاتها السنوي حتى ١٠٠ مليون شيكل. ويتضح أن ٧٥٪ من المصالح الصغيرة والمتوسطة تعمل في مجالي التجارة وتقديم الخدمات، في حين أن ١٠٪ تنشط في مجال البنى التحتية، و٧٪ في مجال الصناعة، و٤٪ في مجال السياحة و٤٪ في مجال الزراعة.

وقد عمل البروفسور ستانلي فيشر، محافظ بنك إسرائيل المركزي، على تخفيض قيمة الفائدة بشكل مستمر خلال الأشهر الأخيرة بهدف مواجهة أخطار الكساد الاقتصادي، وذلك رغم التضخم المالي العالي الذي يسود إسرائيل منذ أشهر والذي يحوم حول ٥٪ سنويا، مع العلم أن التضخم المالي يتضاءل بسبب الكساد وانخفاض الاستهلاك.

وقد أعلن وزير المالية روني بار-أون عن خطة التحفيز الاقتصادي وذلك بالتنسيق مع محافظ بنك إسرائيل ستانلي فيشر لمواجهة آثار الأزمة المالية العالمية، وجاء فيها أن الحكومة ستقوم بتخصيص مبلغ ٢١٧ مليار شيكل مع استثمار بقيمة ١٥ مليار شيكل من فائض ميزانية العام ٢٠٠٩ وإيجاد عشرة آلاف فرصة عمل. وقد زعم بار-أون أن هذه الخطة غير مسبقة من حيث حجمها ومن حيث مساهمتها في تحفيز الفعاليات الاقتصادية في الدولة. وقال إن هذه الخطة هي خطة إنقاذ مالية ترمي إلى حماية النظام المالي الإسرائيلي في حال استمر تدهور الأسهم والمؤشرات المالية في البورصات العالمية.

وتتلخص بنود الخطة بتحويل مليارات الشواكل إلى الأسواق المالية والبنوك، وإيجاد شبكة أمان اجتماعية تحمي مدخرات الجمهور في صناديق التقاعد المختلفة، فيما لم تتضمن الخطة أية نية لحماية الودائع الشخصية للمواطنين، ما قد يؤدي إلى حالة من الهلع والخوف تنتهي بسحب جنوني وغير مدروس لهذه الودائع.

وتهدف هذه الخطة إلى زيادة الائتمان بثلاثة مليارات وثلاثمائة مليون شيكل ومنح المصدرين زيادة ائتمانية أخرى وإنشاء صندوق لمساعدة المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم وإجراء موعد تسديد ضريبة القيمة المضافة بحق أصحاب المحال الصغيرة.

تستند هذه الخطة إلى أربعة أركان أساسية:

الاستثمارات في البنية التحتية وإضافة مبلغ ٦٠٠ مليون شيكل لتوسيع الشوارع وبناء ٥٠٠ غرفة تعليمية في مناطق مختلفة من إسرائيل.

رفع حجم الاعتماد البنكي وإقامة صندوق خاص لمساعدة المحال التجارية الصغيرة والمتوسطة من خلال تخصيص مبلغ ٢٠٠ مليون شيكل لدعم هذه المصالح، وبالإضافة لذلك ستمنح هذه المصالح تسهيلات معينة عند حصولها على اعتماد بنكي.

زيادة الاستثمارات في الأبحاث والتطوير بمبلغ ٢٥٠ مليون شيكل وإقامة صناديق مشتركة بالتعاون مع القطاع الخاص.

تنفيذ خطوات إضافية تتعلق بأسواق العمل وتشمل هذه الخطوات استثمارات بقيمة ٤٠٠ مليون شيكل لبرامج الإرشاد المهنية في فروع الصناعة، البناء وفروع التكنولوجيا الرفيعة.

يذكر أن هذه الخطة لاقت معارضة شديدة من عدة أوساط منها

نقابة العمال العامة [الهستدروت] والتي أعلنت عن نزاع عمل يمكنها من الإعلان عن الإضراب الشامل في حال عدم تعديل الخطة وفقاً لرغبة الهستدروت ومن يقف على رأسها (عوفر عيني)، والذي يطالب بإضافة بند يتعلق بتأمين يضمن حقوق المدخرين في صناديق التقاعد وصناديق الائتمان.

وقد عارض رئيس الحكومة إيهود أولمرت هذه الخطة وقال إنه يجب مواجهة الأزمة الاقتصادية حالاً إذ أنها لا تنتظر إلى ما بعد الانتخابات ويجب التحلي بالمسؤولية وعدم الانجرار وراء سياسة تتأثر بالاعتبارات الانتخابية. ومن بين معارضي الخطة رئيس اتحاد الصناعيين، شراغا بروش، ورئيس لجنة المالية البرلمانية، أفيشاي برافرمان، الذي قال إنها جاءت متأخرة ولا تفي بالغرض المطلوب. ورأى برافرمان أنه يجب توسيع إطار ميزانية الدولة للعام المقبل بهدف تحريك النشاط الاقتصادي كما أنه حث الحكومة على دفع مشاريع كبيرة لتطوير البنى التحتية والاستثمار في الأطراف وفي التعليم ومنح شبكة أمان لصناديق التقاعد وللمدخرات الشخصية. أما شراغا بروش فقد قال هو أيضاً إن هذه الخطة لا تفي بالخطوات المطلوبة من أجل إخراج الدولة من الأزمة المالية المتوقعة ودعا الحكومة إلى إنشاء صندوق برأس مال ٢ مليار شيكل لمساعدة المشاريع الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة الحجم. وأشار بروش إلى أن الحكومة مستعدة لتوظيف مبلغ ضئيل يعادل مئة مليون شيكل فقط في مثل هذا الصندوق. كما دعا إلى السماح للمصانع بإخراج مستخدمين في إجازة لبضعة أشهر في ظل انخفاض الطلبات، وصرف أجور مخفضة للمستخدمين بواسطة مؤسسة التأمين الوطني.

وقد تزامن الإعلان عن خطة التحفيز مع خطوة إضافية اتخذها محافظ بنك إسرائيل، ستانلي فيشر، تقضي بتخفيض نسبة الفائدة البنكية إلى ٢.٥٪ وهي نسبة غير مسبوقة في تاريخ دولة إسرائيل. وقد هدف فيشر من وراء هذه الخطوة إلى تحفيز الاستثمارات والنمو الاقتصادي وإلى خفض تكلفة الاعتماد البنكي وتقوية قدرته على التعامل مع التباطؤ الاقتصادي المتوقع.

بعد معارضة أوساط عديدة للخطة المطروحة من قبل وزارة المالية تم تعديل بعض البنود فيها. وعليه أعلنت الوزارة عن تنفيذها لخطة أخرى بقيمة ٢.٨ مليار دولار لتدعم بها الأسواق المالية ولتضمن بها

القروض المصرفية ولتؤمن بواسطتها تعويضات التقاعد. وأوضحت وزارة المالية أن الهدف الأساسي من الخطة هو ضخ ما يقرب من ١١ مليار شيكل لدعم الاقتصاد الإسرائيلي، كي يواجه الفوضى الناجمة عن الأزمة المالية العالمية، ولإصلاح العيوب في الاقتصاد والائتمان والاحتياطات في أعقاب الأزمة، موضحة أن هذه المبالغ ستستخدم أيضاً من أجل ضمان القروض المصرفية الممنوحة إلى الشركات الصغيرة والمتوسطة وإلى العائلات، وأن هذا التدبير اتخذ من أجل زيادة حجم القروض المتوافرة.

وتأتي هذه الخطة بعد خطة الإنقاذ الأولى للاقتصاد التي تبلغ كلفتها الرسمية ٢١ مليار شيكل كما ذكر سابقاً، وهي مخصصة للاستثمارات العامة وتوفير فرص عمل. كما تأتي بعد انتقاد اتحاد أرباب العمل والهستدروت، أبرز النقابات الإسرائيلية، باعتبار أنها غير كافية، لأنها لا تنص على أي ضمان على صناديق التعويضات التي تأثرت بشكل لا سابق له نتيجة التراجع في بورصة تل أبيب.

يذكر أن الأزمة المالية تسببت في انخفاض الناتج الداخلي الصافي في إسرائيل، وبناء عليه فقد عدل بنك إسرائيل توقعاته بالنسبة للنمو الاقتصادي للعام ٢٠٠٩ إذ كانت التوقعات السابقة تشير إلى نمو بنسبة ٢.٧٪ بينما تشير التوقعات الحالية إلى نمو بنسبة ١.٤٪ مقابل نسبة ٥.٣٪ في العام الماضي، وفي إثر هذه التقديرات سيكون نمو الناتج المحلي للفرد سلبياً في العام ٢٠٠٩.

ويتوقع البنك المركزي أن تراجع الاستثمارات في إسرائيل بنسبة ١٦.٥٪ خلال الربع الثالث من العام الجاري بالمقارنة مع الربع الثاني.

ومن المتوقع أن تصل نسبة البطالة إلى أكثر من ٨٪ خلال الأشهر القليلة القادمة، علماً أنها كانت بنسبة ٦.٣٪ في نهاية العام ٢٠٠٧ بعد أن تدنت بشكل مستمر منذ العام ٢٠٠٤، حيث كانت نسبة البطالة عندئذ ١٠.٧٪.